

الحفر العربية تعلن إعادة تشغيل حفاراتها المستدعاة بنجاح بدء أول عقد دولي للشركة في مجلس التعاون معدل تشغيل الأسطول البحري يصل إلى 91%

الخبز، المملكة العربية السعودية – 1 مارس 2026: أعلنت شركة الحفر العربية (أو "الشركة") (رمز تداول: 2381) أكبر شركات الحفر في المملكة العربية السعودية من حيث حجم الأسطول اليوم عن إعادة تشغيل منصتي حفر إحداهما بحرية والأخرى برية كان قد تم استدعائهما سابقاً خلال الربع الرابع من عام 2025. ومن المقرر أن تبدأ منصة حفر برية أخرى، تم استدعاؤها أيضاً خلال الربع الرابع، عملياتها غداً 2 مارس. إضافة لما سبق، بدأت الشركة تنفيذ أول عقد بحري دولي في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

إن منصات الحفر الثلاث المعاد تشغيلها الآن هي في مرحلة الاستخدام الكامل محققة الإيرادات للشركة، على أن يظهر الأثر المالي الكامل بدءاً من الربع الثاني من عام 2026. وبيدء تشغيل منصة الحفر البرية الإضافية، سيصل معدل تشغيل الأسطول البحري والأسطول الإجمالي إلى 91% و 82% على التوالي.

يمثل ما تبقى من عقود الحفارات الثلاث المستدعاة قيمة إجمالية قدرها 1.5 مليار ريال سعودي، تضيف ما متوسطه 20 سنة حفر نشطة إلى سجل أعمال الشركة المستقبلي. أما العقد الدولي، الذي يركز بشكل أساسي على أعمال الاستكشاف، فيتضمن مخصصاً أولياً بقيمة 75 مليون ريال سعودي لتنفيذ عمليات الحفر الاستكشافية الأولية خلال مدة تتراوح بين خمسة إلى سبعة أشهر. وسيتم تحديد أي تمديد محتمل للعقد بناءً على نتائج هذه العمليات الاستكشافية.

قال المهندس فهد الباني، الرئيس التنفيذي لشركة الحفر العربية: "إن إعادة تشغيل حفاراتنا المستدعاة بنجاح، بالتزامن مع انطلاق أول عقودنا البحرية الدولية ضمن منطقة مجلس التعاون، يمثل نقطة تحول مهمة في مسار تعافي الحفر العربية. وتجسد هذه الإنجازات قوة قدراتنا التشغيلية، وثقة عملائنا، وتفاني فرق العمل عبر مختلف المناطق. وبينما نقترّب من تحقيق معدل تشغيل بحري يبلغ 100% ونعزز حضورنا الدولي، سنواصل التزامنا بتقديم خدمات استثنائية، ودعم تطلعات عملائنا، والمضي قدماً في تنفيذ استراتيجيتنا طويلة المدى"

وخلال الربع الرابع من عام 2025، تلقت الشركة استدعاءات لثلاث حفارات برية وحفارين بحريين كانا معلقين، إلا أن استدعاء أحد الحفارات البرية تم إلغاؤه لاحقاً. ومن المتوقع تشغيل منصة الحفر البحرية المتبقية في بداية الربع الثاني 2026، مما سيرفع معدل تشغيل الأسطول البحري إلى 100%.

- انتهى -

عن الحفر العربية

تعتبر الحفر العربية الشركة الرائدة في مجال الحفر البري والبحري ضمن قطاع النفط والغاز في المملكة العربية السعودية، ما مكنها من خلق قيمة في مجال السلامة والكفاءة التشغيلية في عمليات حفر آبار النفط الخام والغاز الطبيعي في المياه وعلى اليابسة. تعمل الحفر العربية في مجال حفر آبار النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة باستخراج النفط والغاز الطبيعي (باستثناء خدمات المسح). تعد الحفر العربية التي تأسست عام 1964 م، لاعباً إقليمياً بارزاً في هذا القطاع، وهي شركة مساهمة مدرجة تمتلك شركتنا التصنيع وخدمات الطاقة ("طاقة")، وهي شركة مساهمة سعودية، وشركة اس ال بي ("سليمبرجير" سابقاً)، واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال خدمات حقول النفط، النسبة الأكبر في الحفر العربية. تضم قاعدة عملاء الحفر العربية أبرز الشركات التي تعمل في مجال استخراج النفط والغاز بما فيها شركة أرامكو السعودية و "اس ال بي" ("سليمبرجير" سابقاً) وعمليات الخفجي المشتركة وشركة "بيكر هيوو". يتكون أسطول الشركة من مجموعة من منصات حفر برية وبحرية عالية المواصفات والقدرة التشغيلية، مما يمكنها من إجراء عمليات الحفر المعقدة في بيئات قاسية كما هو الحال في الشرق الأوسط. طورت الحفر العربية من قدرتها على تلبية الاحتياجات المتغيرة للصناعة دولياً خلال رحلتها الممتدة على مدار 60 عاماً، حيث قامت الشركة بإدماج الممارسات المستدامة في جميع نواحي عملها، مما ساهم في زيادة قدرتها على تلبية طلبات عملائها بشكل مستدام. توأم خارطة طريق الاستدامة في الحفر العربية أهداف رؤية السعودية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتتبنى الشركة ومسؤوليها مبادرات وممارسات عديدة تمكن الموظفين والموردين المحليين والمجتمعات والاقتصاديات التي تعمل من خلالها الشركة وتخدمها، مع إدارة آثار الأعمال التجارية المتنامية على البيئة بشكل مسؤول. لمعرفة المزيد، يرجى زيارة: <https://www.arabdrill.com/investor-home>

للتواصل

علاقات المستثمرين: ir@arabdrill.com

للاستفسارات الإعلامية: media@arabdrill.com

إخلاء المسؤولية

يتضمن هذا البيان على بيانات تمثل، أو يمكن اعتبارها، بيانات تطلعية، بما في ذلك بيانات ما يتعلق بتصورات وتوقعات شركة الحفر العربية السعودية ("الشركة")، حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط، والتفديرات، والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية، وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوك متأصلة ولا تناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجة لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحو لا موجب له على هذه البيانات التطلعية. حيث يمكن أن تتسبب عدد من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو النتائج الفعلية مادياً عن تلك المعبر عنها في أي بيانات تطلعية، والشركة ليست ملزمة ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداثاً مستقبلية أو غير ذلك. أعد هذا البيان من قبل الشركة، ولم يراجع، يعتمد أو يصادق عليه من قبل أي مستشار مالي، مدير رئيسي، وكيل مبيعات، بنك مستلم أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووفر لأغراض المعلومات فقط، بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصر فقط، فقد لا يحتوي على جميع المصطلحات الجوهرية ويجب ألا يشكل في حد ذاته أساساً لأي قرار استثماري.

يُعتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقة وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوق بها، ولكن لا يوجد بيان أو ضمان، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء. ولا يوجد أي التزام بتحديث هذا الاتصال أو تعديله أو تحويله أو إخطار المستثمر بأي طريقة أخرى إذا كانت هناك أي معلومات أو رأي أو توقع أو تنبأ أو تقدير منصوص عليه بهذا البيان، أو تغيرت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصح بشدة بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية، مالية، قانونية، ضريبية، محاسبية أو تنظيمية نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضات إذا ما غيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيء وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرض أو ضمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لأي سندات مالية أو ائتمان، أو عملة، أو سعر، أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلوفاً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارة تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان. لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقة كانت دون الحصول على موافقة صريحة من جانب إدارة شركة الحفر العربية، ولا تشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراج العروض لشراء الأوراق المالية في أي ولاية قضائية.

التدابير المالية غير المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية

إن بعض المعلومات المالية المدرجة في هذا البيان مستندة على القوائم المالية الموحدة لشركة الحفر العربية، ولكنها ليست مصطلحات محددة في المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مطبق في المملكة العربية السعودية، وقدرت هذه المعلومات لا اعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدبة للمستثمرين. لذا فقد ضمن مجموع هذه المعلومات مع القوائم المالية الموحدة في هذا البيان.